

الحكومة الألمانية الاتحادية توسع فرص الضمانات لقروض الصادرات استجابة لوباء كورونا

قررت وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية بالاتفاق مع وزارة المالية الألمانية الاتحادية أن معاملات التصدير بشروط الدفع قصيرة الأجل (حتى 24 شهرًا) يمكن الآن تأمينها أيضًا داخل الاتحاد الأوروبي وفي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضمانات لقروض الصادرات ممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية مما يسمح بشكل خاص بالتعويض عن نواقص محتملة قد تنشأ في سوق تأمين قروض الصادرات الخاص.

وفتح هذا المجال قرار صادر عن المفوضية الأوروبية في 27 مارس 2020 لتعديل أحكام ما يسمى بالإشعار بشأن القروض قصيرة الأجل تُحذف من خلاله مؤقتًا قائمة المخاطر القابلة للتأمين في السوق أي قائمة البلدان التي لا يجوز عادةً ما التأمين بالنسبة لها من خلال ضمانات قروض الصادرات الحكومية. وقد استجابت المفوضية بذلك بسرعة ومرونة لطلبات العديد من الدول الأعضاء بما في ذلك ألمانيا وقد أتاحت للدول الأعضاء الفرصة للرد بسرعة وعزم إذا انسحبت شركات تأمين قروض الصادرات الخاصة استجابة لوباء كورونا.

وتشمل البلدان المستفيدة إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي كذلك أستراليا وأيسلندا واليابان وكندا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بينما تبقى إمكانيات الضمان الموسعة محدودة مبدئيًا لغاية 31 ديسمبر 2020.

يمكنكم الاطلاع على تفاصيل إمكانيات الضمان الموسعة لمعاملات قصيرة الأجل على الموقع الخاص بوكيل الحكومة الاتحادية (www.agaportal.de/exportkreditgarantien/praxis/marktfaehige-risiken).

إن وزارة المالية الاتحادية قد وضعت الشروط الأساسية المطلوبة حسب قانون الميزانية من خلال توسيع كبير لنطاق الضمان في الميزانية التكميلية من أجل مواجهة الزيادة المتوقعة للطلب.